



اسم المقال: اختيار الموقع الصناعية وإمكانية الاستفادة منها في إقليم كورستان العراق

اسم الكاتب: أ.م. أحمد محمد إسماعيل البريفكاني

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/3091>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/10 01:34 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الراذدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



اختيار الموقع الصناعية وإمكانية الاستفادة منها في إقليم كوردستان العراق

أحمد محمد إسماعيل البريفكاني

أستاذ مساعد

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة دهوك

المستخلص

يعد اختيار الموقع من الامور المهمة في التوزيع المكاني للنشاطات الاقتصادية، وقد حاول العديد من الاقتصاديين من خلال نظرياتهم تفسير ظاهرة التوطن ولاسيما أن الدول المسماة بالنامية بحاجة إلى مثل هذه الدراسات فضلاً عن حاجة الدول المسماة بالمتقدمة لذلك أيضاً.

وهنا في هذا البحث المتواضع تمت دراسة هذه النظريات الخاصة بالموقع استناداً إلى العوامل المعروفة بالتوطن كالمواد الخام والسوق والإيدي العاملة والطاقة وغيرها وعلى ضوء الاهتمام الكبير بنظريات التوطن منذ أواخر القرن التاسع عشر في العالمين الرأس مالي والاشتراكي والتي تمثل بمنهج التكلفة الأقل سواء تكلفة النقل أو تكلفة العمل أو عوامل التكتل وعدم التكتل ومنهج العلاقات المتناهية والمنهج السلوكي وتوطين المشروعات الصناعية كافة إلى السياسات الواجب اعتمادها في توطين المشروعات والعوامل التي تؤثر في سياسة التوطين الاقتصادية منها والاجتماعية والطبيعية والإعتبارات الاستراتيجية وإمكانية الاستفادة منها في إقليم كوردستان العراق على ضوء تلك النظريات والعوامل لكي تتفادي الوقوع في أخطاء الآخرين.

The Choice of Location and the Possibility of Using it in Kurdistan Region of Iraq

Ahmed I. Al-Braifkani

Assistant Professor

Dohuk University

ABSTRACT

The choice of location is regarded as one of the most important things in distributing economic activities. Therefore, many economists have tried to explain the settlement phenomenon throughout their theories, especially that these countries which are so-called the developing countries; need such studies just like these countries which so-called the development countries.

In this study, these theories are related to the locations that have been discussed depending on the settlement known as factors such as raw materials, market, manpower and energy. According to the great importance of settlement theories of 19th century, both

capitalists and socialists worlds are represented by the system of the minimum costs whether transfer costs, working costs, the factors of gathered or non gathered population, and the system of complex relationships, the behavior system, settlement of all industrial projects as well as the policies that should be dependable in settlement the projects and the factors which is effect in the economical, social and natural settlement strategy and the possibility of making use of it in Kurdistan Region of Iraq according to these theories and factors in order to avoid falling down into the other mistakes.

مقدمة

بعد اختيار المواقع الصناعية من الموضوعات الحيوية لما له من اهمية استراتيجية تخدم إقتصاديات الدول، فضلاً عن الوفورات السياسية والأمنية والمجتمعية الناجحة. وإذا كان الامر كذلك فلا غرابة أن ينال موضوع اختيار المواقع الصناعية عنابة المختصين في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. فقد افرزت نتائج الحرب العالمية الاولى والثانية الحاجة الماسة الى اعادة النظر في المواقع الصناعية بشكل عام والصناعات المحورية ذات البعد الاستراتيجي ودرجة التشابك الإقتصادي العالمي بشكل خاص، ولم يقتصر الامر على إقتصاديات الدول ذات التوجه الاشتراكي في حينه بل امتد الامر الى إقتصاديات الدول ذات الاقتصاد الحر وبرزت انمط جديدة في المواقع الصناعية تعكس وجهة نظر المخططين واهدافهم.

واستناداً على ما نقدم فإن دراسة مثل هذه الموضوعات وتطبيقاتها في جزء من وطننا أصبحت على جانب كبير من الامنية.

وتتلخص مشكلة هذا البحث في ان المواقع الصناعية الرئيسة في إقليم كورستان تجمع بين التخطيط واللا تخطيط، مما نجم عنه وينجم مشكلات إقتصادية عديدة قد تعيق النمو الصناعي المنشود فضلاً عن الاضرار السيئة المختلفة.

ويتلخص الغرض العلمي لمشكلة هذا البحث في مسألتين:

الاول - إن هناك تواضعاً في الفهم المدرك لموضوعات التوطن الصناعي والمواقع ونظريات المواقع وتطبيقاتها في منطقة الدراسة.

الثاني - إن هذا الواقع يمكن أن يتغير نحو الأفضل فيما لو وضع سياست جيدة في ضوء نظريات التوطن الصناعي

وتتلخص اهمية هذا البحث في جانبين:

أولهما نظري ويترکز في تعميق الفهم العلمي لنظريات التوطن الصناعي والمواقع الصناعية واساليبها العلمية.

والثاني تطبيقي يتمثل في الخيارات المطروحة للتغيير واقع التوزيع المكاني للصناعات القائمة وملامح تحديد الصورة المحتملة للصناعات اللاحقة.

ولعل من نافلة القول أن نشير الى أن المنهج الاستيباطي (التحليل الكلي) كان هو المنهج المتبع في حيئيات هذه الدراسة متذكرين من الحقائق والمعلومات المتاحة في ادبيات الاقتصاد الصناعي بعامة ونظريات الموقع بخاصة اداة للبحث والتحليل،

فضلاً عن الملاحظات العلمية والوثائقية لواقع بعض الموقع الصناعية في إقليم كورستان.

وترتيباً على ما تقدم فقد جاء هذا البحث بنقطتين رئيسيتين، فضلاً عن المقدمة والاستنتاجات، عالجت النقطة الأولى التوطن ومبراته ونظريات الموقع الصناعي، في حين تفرغت الثانية إلى تحديد السياسات الواجب اعتمادها في توطين المشروعات المختلفة ولاسيما في إقليم كورستان على أنه من الموضوعية أن نشير إلى أن دراسة هذه الموضوعات تواجه العديد من المشكلات ولاسيما ان بلادنا بشكل خاص لم تعن كثيراً بهذه الموضوعات.

ختاماً نأمل أن تكون قد وفينا البحث حقه فإن وفقنا فهذا غاية المنى وقد يمّا قيل من لا يدرك كلّه لا يدرك جله ومن الله قصد السبيل.

أولاً - مفهوم التوطن ومبرارات التخطيط للمواقع الصناعية

ثانياً - السياسات الواجب اعتمادها في توطين المشروعات في المناطق المحددة

ثالثاً - العوامل التي تؤثر على سياسة التوطن

أولاً - مفهوم التوطن ومبرارات التخطيط للمواقع الصناعية

إن مشكلة اختيار الموقع بالنسبة إلى أحدى المنشآت الفردية في أحد الفروع الصناعية هي أبسط بكثير من المشكلة التي تتعلق بالتوسيع المكاني للنشاطات الإقتصادية في دولة ما أو إقليم ما .

اذ يحتاج الاخير إلى تفسيرات وتحليلات لمواقع الانتاج والى معرفة دقيقة بتدفق مستلزمات الانتاج الى هذا الا قليل. بعض الإقتصاديين مثل Moses عد نظرية إقتصاد المواقع الصناعية جزءاً لا يتجزأ من نظرية الانتاج (حمودي، ١٩٧٧، ٤).

وحاول الإقتصادي الالماني فون ثونن Von Thunun وضع نظرية للموقع الزراعي على غرار نظرية تصلح للمواقع الصناعية ولكن مع تغيير الهدف (الحديسي، ١٩٧١) .

وحاول لونهارت Lounhardt اعطاء تفسير لظاهرة التوطن لبعض الصناعات التحويلية. كما قام الفريد ويبر Alfred Weber في عام ١٩٠٩ بصياغة نظريته عن التوطن الصناعي، اذ افترض ثلاثة فرضيات هي :

(37)

١. إن مصادر المواد الخام هي من المعطيات.

٢. إن أحجام و مواقع الاستهلاك تعد هي الأخرى معطيات.

٣. ثبات كل من مناطق تركز القوة العاملة و ثبات أجورهم مع عرض عمل غير محدود.

فضلاً عن كتابات او جست لوش August Loesch عام ١٩٤٨ الذي اهتم بتكليف النقل. اذ قال ليس من الضروري أن يكون موقع المشروع الانتاجي قرب المادة الخام او السوق، وإنما قد يكون في موقع هو سط بينها 7- (Hoover, 1948، 1956)، وجعيل والترازارد Walter Isard عام ١٩٥٦ اهمية النقل كأهمية باقي العوامل

(Smith,1971,113-144). لقد كان مفهوم التوطن عند التقليديين وحتى عشرينيات القرن الماضي هو (قيام مشروع ما او شخص يعمل بمعزل عن الاخرين في تحديد الموقع الافضل لنشاطه وفي ظل فرضيات معينة كتوفر المنافسة الكاملة في السوق مع ثبات المتغيرات الاخرى) (الصفار، ١٩٧٧، ٢٦٧ - ٢٧٠) او (قيام صناعة ما في إقليم ما وتمتعها باهمية نسبية تفوق تلك الاهمية التي تحظى بها نظرياتها في باقي انحاء الإقليم) (Weber,22-30)

وهنالك من قال انه م حصلة عوامل استراتيجية، موقعية، إجتماعية، طبيعية،
حضرية يفحكم وبنسب متفاوتة في قيام نشا ط اقتصادي معين في موقع دون غيره .
التي تعطيه ميزة نسبية مقارنة بالموقع الاخرى في البلد وخلال مدة زمنية معينة
(الدلب، ١٩٧٧، ٨٠) وفيه حصلت خلافات كثيرة حول نظرية الموضع الصد ناعي
وليس هنالك نظرية حازت على قبول ورضا كل العاملين في الحقل الصناعي وذلك
لاختلاف النظم والفلسفات إلا اقتصادية التي تعتقدها الدول سواء الرأسمالية او
الاشتراكية وكذلك الدوافع لدى رجال الاعمال والتي تحددها الربحية في اقامة
مشروع ما.

١. ظهور الصورة المضطربة للتنمية في العالم الرأسمالي نتيجة للتوطن العشوائي وغير المخطط للصناعة ، وما ترتب عليه من آثار اقتصادية وإجتماعية وسياسية بسبب الفوارق الإقتصادية والحضارية الضخمة بين مناطق وأقاليم الدول الواحدة وبين دول العالم أيضا .

٢- محاولات الدول النامية لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية في مختلف
الطبق والاقاليم في الدولة الواحدة . متحاشية الاخطاء التي وقعت فيها بعض
الدول الرأسمالية في عملية التوطن العشوائي لصناعاتها .

٣. الاستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية مع محدوديتها النسبية
٤. ظهور أهمية البعد المكاني Spatial Dimontion وضرورة تحقيق نوع من التوازن في توزيع المشاريع والاستثمارات والاختلاف العوامل المؤثرة في اختيار الموقع الصناعي و الإعتبار الثالثي تتحكم في كل ء امل واختلافها وتبينها من موقع الى آخر بسبب عدم اجماع الرأي حول نظرية معينة تصلح لجميع الدول والاقاليم وظروف كل منها.

ان تحديد الموقع الملائم للمشروع يعد من اساسيات دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية والإجتماعية معه تبرز اهمية تحديد الموقعا المثل والأفضل للمشروع من الإعتبارات الآتية : (كجه جي، ١٩٧٧، ١٢٣-١٥٢)

اثر موقع المشروع على نفقات الاشاء و من ثم على المبالغ المستثمرة في المشروع و عائدهتها.

آخر موقع المشروع على مجمل تكاليف التشغيل -الانتاج والبيع وبالاخص عندما تتفاوت كلفة الحصول على الموارد الاولية والابدي العاملة ومصادر الطاقة

والوقود واخيرا كلفة توزيع المخرجات والتسويق . وتنظر اهمية اختيار موقع المشروع من خلال الخطأ الذي قد يحصل عند اختيار المكان ، اذ يصعب تصحيح الموقع بعد الانشاء .

لمساهمة المشروع في إيجاد فرص عمل جديدة و من ثم رفع المستوى المعاشي والإقتصادي للسكان. وكذلك زيادة كفافتهم عن طريق التدريب.

٤. إن سياسة تحطيط المواقع الصناعية كفيلة بتنمية المجتمع والبيئة المحلية عن طريق الحد من ظاهرة الهجرة الى المراكز الحضرية وتحديداً المدن الكبيرة.

٥. إمكانية توفير الخدمات العامة في المنطقة . النقل والصحة والتعليم . وتغيير الانماط الاستهلاكية مع ادخال الكثير من التقدم الحضاري والإجتماعية في المنطقة .

بعدها قد تثار تساؤلات حول بعض الآثار السلبية للتوطن الصناعي . كظاهرة الهجرة من الارياف الى الحضر وتلوث البيئة... وغيرها.

ولكن يمكن تجاوز هذه الآثار السلبية عن طريق تخطيط التوطن الصناعي بما فيه تحديد موضع الوحدة الانتاجية او المصنع.

معامل التوطن والميزة النسبية

إن قيام الصناعة وتوطينها كان ولايزال يرتبط ب مدى تو افر مقوماتها الأساسية مثل الاسواق والمورد الخام والطاقة والابادي العاملة ... الخ. وحسب رأي هوفر Hoover فإنّ صناعات تصنف بحسب موقعها الى ثلاثة مجموعات هي : (Thompson, 1961,28)

الصناعات الخام والصناعات التي تختار موقعاً وسطياً بينهما.

عدد عمال صناعة ما في المنطقة ما

جملة عمال الصناعة التحويلية في تلك المنطقة

- معامل التوطن استخدام مقياس عدد العاملين =

عدد عمال الصناعة ذاتها في البلد

جملة عدد العاملين في القطاع الصناعي التحويلي للبلد

التركيز على هذا المتغير يتميز بعدم تأثيره بالمتغيرات المستمرة بالاسعار والتي تتعكس على قيمة النقد.

نظريات المواقع الصناعية

لقد حصل اهتمام كبير بنظريات التوطن منذ وأخر القرن التاسع عشر في العالمين الرأسمالي والاشتراكى ، وهنا سوف نستعرض بعض هذه النظريات التي نراها مهمة منها :

١. منهج التكلفة الأقل

تعد نظرية الفريد وبير A. Weber في التوطن الصناعي افضل ما يعبر عن هذا المنهج ويعود المدرسة الكلاسيكية لتوطن المشروعات (Weber,1969,34). ولوضع نظرية متكاملة تصف وتحدد العوامل التي تؤدي الى توطن المشروع في مناطق معينة دون اخرى على الرغم من وجود من سبقوه في هذا الموضوع مثل Von.Thonon مع أن نظرية الاخير كانت تتعلق بالنشاط الزراعي.

وقد تأثر Weber عن من سبقوه من رواد المدرسة الالمانية مثل J. S. Mill في كتابه عن النظرية الإقتصادية وافكاره عن تكلفة النقل وارتفاع الربح وانخفاضه نتيجة القرب وبعد عن المناطق المزدحمة . اذ لاحظ Mill اختلاف الايجارات في المناطق المزدحمة مقارنة بالمناطق النائية . غير أن Weber يرجح بنتيجة تفيد بـ أن نمو وازدهار المناطق وتختلفها يرجع بالاساس الى المتغيرات التوطنية، وأن لهذه التغيرات تأثيراً على النمو الإقليمي . وحاول أن يكتشف القوانين وراء العوامل التي تحفز الصناعات لاختيار افضل المواقع بافتراض الفروض الآتية : (Weber,1969, 25)

١. المواد الخام وتوطينها في بعض المناطق فقط

٢. حود حالة من المنافسة الكاملة وانه لايمكن لاحد التأثير على الاسعار التي تحددها قوى العرض والطلب.

٣. تمركز العمالة في موقع محدد

٤. إن العمل غير محدود ويمكن انتقاله في ظل معدل اجر مناسب وبذلك حدد Weber العوامل التي تؤثر على توطن المشروعات الصناعية وهي :

(سليم، ١٩٧٢، ٦٣)

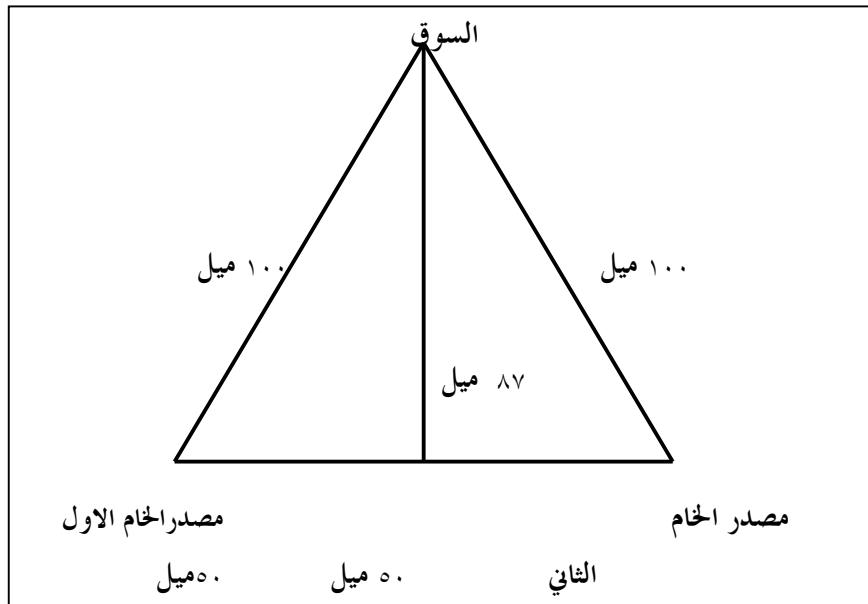
أ. تكلفة النقل

ب. تكلفة العمل

ت. عوامل التكثيل وعدم التكثيل

أ. تكلفة النقل: فيما يتعلق بهذه النقطة وطبقاً لفرض Weber فان المشروعات الصناعية سوف تتوطن في المناطق الأقل تكلفة للنقل ، وبهذا يرى أن تكلفة النقل هي العامل الاساس الذي يؤثر على اختيار الموقع ويتحدد الموقع الأقل تكلفة للنقل بالمقارنة مع الوفر الذي يتحقق الموقع المختار من تكلفة النقل وتكلفه العمل على سبيل المثال مع ثبات العوامل الأخرى على حالها ، ولتحديد الموقع الذي يحقق اقل

تكلفة للنقل استخدم ما يطلق عليه بالمثلث الموقعي او التوطني (Weber, 1969, .30)



أي ان اقامة المشروع عند النقطة **ليحقق اقل تكلفة للنقل من اقامته قرب السوق او احد مصادر المادة الخام الاول او الثاني.**

وقد اشار Weber الى أن معدل النقل يعتمد اساساً على الوزن المنقول وكذلك على المسافة التي تنقل خلالها المادة الخام او الانتاج، ومن ثم فان اقل معدل نقل لكل هيلن ليحدد الشكل التوطني للعملية الانتاجية وبفرض ثبات التكلفة للعمل . فان توطن المشروع يمكن أن يتحدد بالنسبة بين وزن المواد المتوسطة ووزن الانتاج النهائي وبذلك يكون (الصفار ، ١٩٧٧ ، ١٥٩)

$$\text{معامل المادة الخام} = \frac{\text{وزن المواد الخام في العملية الانتاجية}}{\text{وزن الانتاج}}$$

فإن كانت النتيجة أكبر من الواحد الصحيح فإن الصناعة تكون أكثر التصاقاً بمصادر المادة الخام وإذا كانت أقل من الواحد الصحيح فإن الصناعة تكون قريباً من السوق. مع الأخذ بنظر الاعتبار الفاقد في المادة الخام خلال عمليات الانتاج .
بـ. كلفة العمل: تمثل كلفة العمل التوطني العامل الثاني في نظرية Weber ، ولـه اثر كبير في اختيار موقع المشروع ذلك أن المنطقة الأقل في تكلفة العمل تعمل

على تغيير توطين المشروع من المنطقة الاعلى في تكلفة النقل اليها . أي في ظل الوفر الذي يتحقق المشروع بمقارنة كلفة العمل وتكلفة النقل .
تعوامل التكثيل وعدم التكثيل فيما يخص هذه العوامل وحسب ما اشار Weber ودورها في توطين المشروعات ، والناجمة اساساً في تجميع الصناعات في نقاط الاستفادة من الوفورات الداخلية والخارجية فقد أكد Weber على اجراء المقارنات بين الفوائد التي يمكن ان يحصل عليها المنتج نتيجة تلك العوامل مقارنة بالعوامل الاخرى (Weber, 1969, 43).

٢. منهج العلاقات المتداخلة

في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي ظهرت مدرستان متتميزتان تبحثان في توطن النشاط الاقتصادي

الأولى: المدرسة الكلاسيكية التي تتبنى وجهة نظر المشروع فقط وتركز على الكلفة الاقل بصرف النظر عن العلاقات الخيرية المشابكة .

الثانية: ترى المشروع لا يعيش في بيئه منفصلة عن غيره من المشروعات ، بمعنى ان المشروع لا يمكن له اتخاذ قراره بمعزل عن قرار المشروعات الأخرى .

وهذا يعني ان المدرسة الكلاسيكية تبحث عن موقع المشروع ذي التكلفة الادنى مع فرض ثبات الطلب في ظل المنافسة الكاملة . على الرغم من انها واجهت بعض الانتقادات لهذه الفرض .

فمن هذا المنطلق ظهر منهج العلاقات التوطنية المتداخلة او ما يمكّن ان يطلق عليها نظرية الاسواق . ولا يعزى ظهور هذه النظرية لكاتب واحد . ولكن يمكن القول انه نتيجة لتطور العديد من الافكار التي كونت ملامح هذا المنهج . ومن ابرز كتاب هذه النظرية من الكلاسيك E.Hoover والإقتصادي Losch وقد اسهموا في هذا المجال ببحوثهم عن منطقة السوق (Losch, 1974, 72)، الا ان الإقتصادي (هوتلنر) وضع حالة خاصة عام ١٩٢٩ مستعيناً بالرسومات وبين كيفية حدوث التوازن في سوق المنافسة الاحتكارية للبائعين مع تحديد الموقع الامثل للمشروع داخل السوق والذي يحقق المشروع فيه اقصى ربح ممكن (الهيتي، ١٩٩٤، ٢٧). ويختلف هذا المنهج عن المنهج الكلاسيكي ، اذ يفترض المنهج الكلاسيكي ان (محمود، ١٩٨٥، ١٥٨) :

السوق يوجد في مكان محدد في حين يفترض منهج العلاقات المتداخلة بـ أن الاسواق موزعة على خير الجغرافي .

بيفترض منهج الكلاسيك اختلاف تكاليف الانتاج في حين المنهج الآخر يعد تكاليف الانتاج ثابتة . أما سعر التسليم للمستهلك فهو مختلف تبعاً للمسافة من الموقع، فضلاً عن أن الطلب على الانتاج شديد المرونة وكل مستهلك يشتري وحدة واحدة خلال مدة زمنية واحدة بصرف النظر عن السعر .

٣. المنهج السلوكي وتوطن المشروعات الصناعية

من الواضح أن النظريات الكلاسيكية القديمة أو الحديثة في التوطن ركزت على عدة عوامل تساعد في توطن المشروع مثل كلفة النقل، كلفة العمل، حجم المواد المستخدمة . نوعاً وقربه والبعد من الأسواق ، وكذلك واجهت أو عانت هذه النظريات من قصور الأسباب المتعلقة بالأصول التي اعتبرتها هاوهي أن هناك رجلاً اقتصادياً رشيداً ذا يد خفية ينظم العمليات الإقتصادية، ويعمل على تحقيق أقصى الأرباح في ظل أقل التكاليف في إطار بيئي يتسم بـ الحرية الإقتصادية والمنافسة الكاملة . ويفترض أيضاً أنه لديه كل المعلومات الكاملة التي من خلالها يختار للمشروع فضل موقع (Hirsh Man, 1905, 29).

في إطار رفض فكرة الإقتصادي الرشيد الذي يمتلك كل المعلومات ظهرت بعض المدارس التي تؤكد بـ أن العملية الإقتصادية تتم في إطار عدم التأكيد في الحياة العملية.

ففي الحياة العملية لا تتوفر المعلومات الجيدة والكافية للرجل الإقتصادي الرشيد التي تفترضها كل التحليلات الإقتصادية بما فيها نظرية التوطن ، فالإنسان يمكن أن يكون لديه المعلومات عن الأحداث التي تمت في الماضي أو الحاضر والمستقبل فالعملية يكتنفها كثير من الغموض ، يضاف إلى ذلك أن نظريات التوطن فيجعلها تتطرق إلى الموقف في لحظة زمنية معينة واحدة ، فهي ليست نظرية ديناميكية تشير إلى كل الإحتمالات بالمستقبل ، فالإقتصادي Loosch لم يجد جواهير المشكلة عندما قال من الناحية الديناميكية لا يوجد هـ نالك موقع أفضل لأننا لا نعلم المستقبل (Losch, 1954, 53). وتحديدًا الظروف السياسية والظروف الخاصة بالمعاملات الإقتصادية وارتباطها بالتغييرات الاجتماعية.

ونتيجة لقصور نظريات التوطن واتخاذ القرارات في ظل عدم التأكيد واللائيين ظهرت في السنوات الماضية نظريات الإسلوبية للتوطين بقيادة (لن برد A. Pred واندرية كارلسون A. Karlewist .) وبعد هذا المنهج من المناهج التي تركز على الأمثلية الجزئية (Smith, 1971, 115-124).

أي الكيفية التي يمكن بها أن يختار المنتج الفردي أمثل المواقع لتوطن المشروع في إطار المعلومات التي يحصل عليها. اذ توجد عوامل غير إقتصادية ذات أهمية مرتبطة بالنواحي السلوكية لمتخذي القرارات ، وبذلك نجد أن هذا المنتج حول الأهمية النسبية لتدفق السلع والخدمات إلى تدفق المعلومات وحتى المقابلات الشخصية في اتخاذ قرار التوطن.

يعد A. Pred رائداً من رواد المنهج السلوكي. وتعتمد فكرته الأساسية على أن كل قرار توطني يمكن النظر إليه على أنه يتخذ في ظل وجود معلومات مختلفة ومحسوبة يتراوح على الأقل نظرياً بين عدم وجود معلومات وبيانات نهائياً ووجود معلومات كاملة عن كل المتغيرات والبدائل وكذلك تحكمها القرارات المختلفة لاستخدم هذه المعلومات والبيانات وأهداف متخذ القرار .

صحيح أن الإنسان يعيش في بيئه من المعلومات الا أنه ليس من المفترض أن كل إنسان يمكنه أن يحصل على كل ما يحتاجه من المعلومات وعلى الرغم من ان الإنسان داخل المجتمع الا انه يكون قريباً من البيئة السلوكية التي يحتوي بداخلها بيئه النشاط والتي يعيش داخلها المشروع.

وتدخل بيئه المعلومات مع محدودية الهدف يؤدي الى أن يعيش المنظم في جزء محدود من بيئه المعلومات وبامكانه أن ينتقي منها وبيني قراره مع أنه قد توجد معلومات أخرى خارج بيئته قد تؤثر على ما اتخذه من قرارات وهذا يجعله يعيش في عدم التأكيد.

وفي الواقع هنالك عدد من الأسباب وراء ذلك:

أ. عدم قدرة المشروع الحصول على كل المعلومات وان استطاع فقد يحكمه تكلفة حصوله عليها.

ب. بفرض وجود المعلومات فانه قد لا توجد القدرة ولا الأدوات المناسبة لتحليلها. تتدخل العوامل الشخصية والذاتية في كثير من الأحيان في تفسير وتحليل هذه البيانات.

ث. إن الحصول على المعلومات لا يعني مطلقاً القدرة على استخدامها وتفسيرها في نفس لحظة الحصول عليها نفسها وذلك لأسباب عده:

١. الوضع الاجتماعي للفرد و موقفه المالي.

٢. القدرة الفعلية والخبرة.

٣. علاقة متخذ القرار بالمجموعات التي يعيش معها.

ولهذا فان A. Pred أشار الى كل منظم او متخذ قرار لديه مصفوفة سلوكية تمثل صفوتها المعلومات التي تتراوح بين عدم وجود المعلومات الى وجود المعلومات كاملة. وتمثل أعمدتها القدرة على استخدام هذه المعلومات.

وعموماً فان فكرة اختلاف الم علومات والقدرة على استخدامها تساعد على فهم حقيقة وجود عناصر عشوائية وغير عشوائية في التوزيع الخيري ، ولكنها تقييد في تفسير فشل بعض المشروعات في اختيار مواقعها ، عليه فان الحكم على هذا المنهج ما زال مبكراً لأنه لم يصبح حتى الأن نظرية كاملة بذاتها ، وإن كان قد ساعد على تفسير بعض المفاهيم الكلاسيكية لنظرية التوطن.

السياسات الواجب اعتمادها في توطين المشروعات في المناطق المحددة

عند وضع سياسة التوطن للمشروعات سواء في النظام المفتوح او في الاقتصادات الموجهة يمكن الاعتماد على نظريات التوطن في إطارها التجريدي . والتي وضعت في ظل شروط وفرضيات معينة في حين أن سياسات التوطن تحكمها كثير من المتغيرات التي ترتبط بالنظام السياسي والإجتماعية والإقتصادي داخل المجتمع. والفرق ذات اوضحة في سياسة توطن المشروعات بين الدول ذات السوق المفتوحة والأقتصادات الموجهة (الصفار، ٢٥٥) نقطة الانطلاق للمشروعات الفردية هي الحصول على أقصى ربح ممكن . وفي ظل المنافسة التامة والآلية

السوق. معنى ذلك أن مشكلة المشروع الفردي هي في الرد على بعض الأسئلة الخاصة بتقليل تكالفة النقل سواء للمنتج النهائي أو المواد الخام . وكذلك تقليل تكالفة المدخلات من عمال ورأس المال . إلا أن الأمر مختلف عند إجراء سياسة تنمية يقييمعينة في الدول ذات الاقتصادات الموجهة . ذلك أن استخدام أسلوب المشروع الفردي وتوقعاته لا تحقق الأهداف التنموية المرسومة .
ففي كثير من الأحيان قد تتضارب الأهداف الفردية مع اهداف التنمية الإقليمية ومن ثم يصبح التدخل الحكومي ضروريًا . ولكن السؤال الذي يمكن أن يواجه صانع السياسات في تلك الدول أي نوع من التدخل يكون (عبد العزيز وطلال، ١٩٨٦، ١٦٥-١٦٦) هل هو تدخل مباشر؟ أم تدخل غير مباشر . ولهذا ظهر نوع من السياسات من بين العديد من السياسات يمكن أن تساعد في توطينمشروعات في المناطق المحددة وفقاً لمقتضيات السياسة الإقتصادية العامة للمجتمع

١. السياسة الأولى: تعتمد هذه السياسة على وضع الحوافز المناسبة (حوافز إيجابية أو سلبية) (فيحان، ١٩٨٥، ٩٢) مثل استخدام نظام الضرائب ونظام الأعفاء بخلاف أو ارتفاع أسعار الأرض وجود التسهيلات في مشروعات البنية الأساسية، وأعطاء القروض والمنح وتدعم الإنتاج أو إضافة رسوم الانتاج.
٢. السياسة الثانية : خلق نوع من أنواع نظام المعلومات يوضح للمستثمرين كل المعلومات الضرورية عن المميزات المختلفة للمناطق موضوع السياسات وأبراز التكالفة والعائد لنـاك النـاطق .

ومن الممكن استخدام السياسة الأولى والثانية سوياً حسب الأحوال لتحقيق أهداف تنمية مناطق معينة مثل الإقليم المختلفة والمناطق الحديثة الأنساء والتي ترغب الدولة في تعميرها ويختلف الأمر في الدول ذات النظام المخطط عنها في النظام الحر في المجتمع مع ذات النظام المخطط تمتلك الدولة أمكانيات الأشراف والهيمنة على مجريات الأدارة والإقتصاد في صالح المجتمع بكل وسياسة التوطن في ظل هذا النظام لا تفصل عن السياسة القومية للتنمية . ففي مثل هذه الدول فإن توطن المشروعات الإنتاجية يعد أحد العوامل الأساسية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية داخل الإقليم . عليه فإنه يتوجب أن يراعي عند توطين المشروعات في تلك الإقاليم تحقق الآتي (محبوب ، ١٩٧٧ ، ٦٦):

١. نمو إنتاجية العمل.
٢. الاستخدام الرشيد للموارد.
٣. حل مشاكل التخلف.
٤. حل المشاكل الناتجة عن عدم التنسيق بين الخطط الإقليمية والخطط القومية.

العوامل التي تؤثر على سياسة التوطين

إن سياسة التوطين لابدأ تختلف طبقاً لإختلاف النظام السياسي والإجتماعي والإقتصادي، العوامل التي صاغتها نظريات التوطين تعد غير كافية عند وضع

أية سياسة للتوطين . فهناك عوامل أخرى كثيرة تظهر عند التطبيقات العملية من الصعب عدم أخذها بنظر الاعتبار كما يصعب اثبات أهميتها من الناحية النظرية لعدم إمكانية حسابها كميًا (موسى، ١٩٨١، ٨١) . لهذا لا يمكن لها عوامل توطن ، ولكن من الواجب أن يطلق عليها (شروط وظروف) نظراً لأن كلمة عوامل فقط لا يمكن أن يعبر عن الحقائق التي قد تكون خلف توطن مشروع معين لوجود ظروف نعرفها ولا يمكن حسابها ولكن يجب أن تراعى عند اتخاذ القرار . هذه العوامل والشروط والظروف قد تكون اجتماعية أو حتى تاريخية أو ظروف أخرى موجودة في مكان معين قد لا تكون موجودة في أماكن أخرى . وتتقاطع وتكون هذه الشروط والظروف وقد تكون اقتصادية وعلى العموم فإن استخدام عوامل التوطن والشروط الخاصة باختيار موقع المشروع مختلف من مكان إلى آخر ومن صناعة إلى أخرى، لأن لكل صناعة عوامل توطنها ومعوقات موضعها . وتختلف كذلك وفقاً لحجم المشروع ونوع النظام السياسي القائم ويمكن أن ينظر إلى المشروع بوصفه حجماً من الكل ضمن المنطقة التي سيتم اختيار موقع المشروع يؤثر ويتأثر بالبيئة وبالمشاريع القائمة، وبلاً مكان تحديد العوامل التي تسهم في تحديد موقع المشروع، التي تؤثّر في عملية الاختيار والتحديد ، وهذه العوامل والشروط يجب أن تراعى وواجب أخذها بعين الاعتبار عند اختيار موقع المشروع، مركزتين على نقطة أساسية هي يجب أن يتم اختيار موقع المشروع في طاراً تقييم المشروعات من الناحية الفنية والمالية والإقتصادية والاجتماعية وهي (عبد العزيز و طلال، ١٩٨٦، ٩٤):

١. مجموعة العوامل الإقتصادية: المتمثلة بـلـوـادـ الـأـولـيـةـ، مصدر الطاقة، الأرض، المياه، الأيدي العاملة، السوق، الوفورات الإقتصادية، رأس المال.
 ٢. مجموعة العوامل الاجتماعية: المتمثلة بتأثير الصناعة للمنطقة وقاطنيها، تلوث البيئة، ظاهرة الهجرة، إمكانية تحقيق التنمية المتوازنة، التشغيل.
 ٣. مجموعة العوامل الطبيعية: المتمثلة بـطـبـوـغـرـافـيـةـ الـأـرـضـ، الموقع، المناخ، التربة.
 ٤. مجموعة الإعتبارات الستراتيجية: الأمنية منها والعسكرية.
- على ضوء ما تقدم ونظراً لظروف إقليم كردستان وما كان يتعلق منها بتـوـ اـفـرـ المواد الخام أو السوق مـصـادـرـ الطـاقـةـ أوـ الـأـيـدـيـ الـعـاـمـلـةـ أوـ رـاسـ الـمـالـ ...ـالـخـ نـهـ مـفـاـ الـمـعـلـومـ أنـ كـرـدـسـتـانـ تـمـتـلـكـ مـاـ كـمـاـ هـوـ الـمـوـادـ الـخـامـ ماـ يـمـكـنـ عـ دـهـ إـقـتـصـادـيـقـيـامـ العـدـيدـ مـنـ الـمـشـارـيعـ الصـنـاعـيـةـ .ـ وـلـكـنـ وـكـمـاـ هـوـ الـمـعـلـومـ فـانـ الصـنـاعـةـ تـحـتـاجـ إـلـىـ سـوقـ لـلـتـصـرـيفـ لـأـنـ الصـنـاعـاتـ الـتـيـ تـتـمـتـ بـوـفـورـاتـ الـحـجمـ تـعـمـلـ عـلـىـ تـخـفيـضـ الـكـلـفـةـ،ـ وـمـنـ ثـمـ يـمـكـنـ لـتـلـكـ الصـنـاعـةـ أـنـ تـجـدـ لـهـ مـنـفـذـاـ فـيـ الـأـسـوـاقـ
- وعلى الرغم من صغر حجم السوق في كردستان وعدم وجود أسواق خارجية تستوعب منتجات الصناعات ذات الحجم الكبير ، وذلك بسبب انخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقي في إقليم كردستان العراق ، إذ يقدر بـ \$١٧٥ دولاراً أمريكيًا سنويًا من جهة وصغر حجم السكان من جهة أخرى (يعتمد السوق على

متوسط دخل الفرد وحجم السكان) يبلغ ما يقرب من خمسة ملايين نسمة (U.N.world). أي ٢٨% من إجمالي سكان العراق . والعقبات التي يمكن أن تقف أمام هذه الصناعات عند محاولة تصديرها إلى الدول المجاورة . أو حتى إلى مدن عراقية أخرى خارج الإقليم . ومن تلك الصناعات التي تتتوفر لها المواد الأولية في كورستان. صناعة الأسمنت والصناعات الغذائية (التعليق - منتجات الألبان - الزيوت النباتية) وغيرها . وقد لا نجد في كورستان مشكلة لقيام الصناعات من ناحية رأس المال أو الطاقة وحتى الأيدي العاملة إلى حد ما . وذلك بفضل الموارد المالية في كورستان سواء (من القرار ٩٨٦) أو إيرادات الإقليم من الضرائب (الكمريكية والدخل وغيرها) كذلك الحال بالنسبة لمصادر الطاقة والأيدي العاملة . فـ كورستان تمتلك فائضها من المصادر وفيما يخص اختيار ر المواقع الصناعية في إقليم كورستان لابد من الأخذ بنظر الاعتبار ظروف الإقليم والاستفادة من الأخطاء التي وقع فيها بعض المختصين في الدول الأخرى في النظمتين الرأسمالي والاشتراكى وحتى الدول النامية . وتجنب هذه الأخطاء لأن اتخاذ قرار أو اختيار للموقع يكون أمراً صعباً ومكلفاً في الوقت نفسه . هذا إذا ما علمنا أن إقليم كورستان يعني حاله حال الدول النامية من العديد من المشاكل في شتى المجالات والقطاعات وبالخصوص في قطاع الزراعة . فضلاً عن محدودية الموارد التي يمتلكها فهي ليست مبذولة كما هو الحال في بعض الدول النفطية النامية .

وهنا لابد من التأكيد على وجود وزارة للتخطيط وجهاز متخصص في هذا المجال .

المراجع

أولاً - المراجع باللغة العربية

١. أحمد حسين الهيتي، مقدمة في اقتصاد النفط، جامعة الموصل، ١٩٩٤.
٢. محمد رشاد موسى مشكلات التوطن الصناعي في الوطن العربي مجلة المستقبل العربي، العدد ١، ١٩٨١.
٣. أدغار هوفناظيرية المكانية في اختيار المكان المناسب للنشاط الإقتصادي - تعریف د. عزت عيسى، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٤.
٤. حكمت عمر الحديثي ، تطور نظريات إقتصاديات المواقع الصناعية، مجلة عالم الصناعة : العدد الثالث، السنة الأولى، آب ، ١٩٧١.
٥. صباح فيحان محمود معايير تقييم المشاريع الصناعية في العراق رسالة ماجستير اقتصاد ، جامعة بغداد، مايس، ١٩٨٥.
٦. صباح كجه جي معايير التوطن الصناعي في الوطن العربي مجلة الوحدة الإقتصادية العربية، السنة الثانية، العدد الثالث، القاهرة، نيسان، ١٩٧٧.
٧. عبدالعزيز مصطفى وطلال كداوي ، تقييم المشاريع الإقتصادية، دراسة في تحليل الجدوى الإقتصادية وكفاءة الأداء، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٦.
٨. فؤاد محمد الصفار ، التخطيط الإقليمي، منشأة المعارف، ط٢، الإسكندرية، ١٩٧٧.

٩. فاضل مصطفى سليم كلفة النقل وتوطن الصناعات في أفريقيا الوسطى ، ط١، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٧٢.
 ١٠. الميس قاسم حمودي ، إقتصاديالموقع الصناعي وتطبيقات ذلك في العراق ، رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، ١٩٧٧
 ١١. محبوب الحق، ستار الفقر، خيارات أمام العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧
 ١٢. محمد از هر السماك هراسات في الموارد الإٍقتصاديٍّ تموٍسسة دار المكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ١٩٧٨/١٩٧٧
 ١٣. محمد محمود الديب، الجغرافيا الإٍقتصادية، مكتبة الإنكلوا المصرية، ط١، ١٩٧٧.

ثانياً - المراجع باللغة الأجنبية

1. Hirshman, A.O. Strategy of Economic Development Yale University Press, New Haven 1958.
 2. Hoover – The location of Economic Activity, Mc Graw Hill, Book Company Inc., 1948.
 3. Losch, A., the Economic of Location by Woglom, H.W., New York, 1954.
 4. Smith, D., Industrial location, an Economic Geographical Analysis, John wiley and Inc. London, 1971.
 5. Thompson, J.H, Methods of Plant Site Selection Available to Small Manufacturing Firms, West Virginia, University Sep. 1961.
 6. U.N,world Demographic Istimatees and Projections (1950-2025) Department of International Economic and Social Affairs, new York, 1988.
 7. Weber, A., “Theory of Location of Landsite,” Translated by Fridrich, Seventh Impression, 1969.